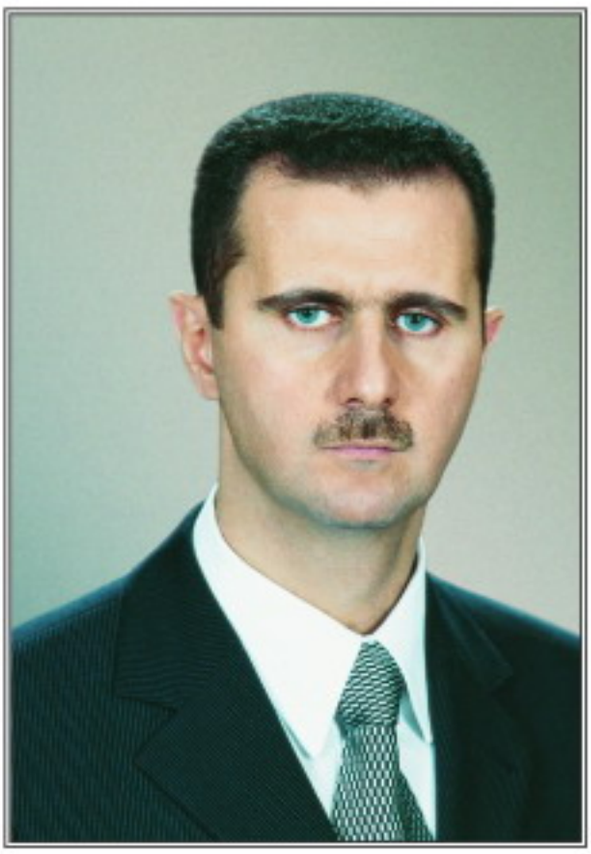
هيئة مكافحة البطالة

رؤية من مسيرة التطوير والتحديث



يمثل يوم /٨/ كانون الأول /٢٠٠١ ، وهو اليوم الذي أصدر فيه السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم /٧١/ لعام /٢٠٠١ واحداث هيئة مكافحة البطالة يوماً وطنياً خاصاً للعاطلين عن العمل الذين يرنون إلى العيش بكرامة ورغد في وطنهم سورية . ويعبر إصدار هذا القانون عن تجسيد عميق لوعي السيد الرئيس الأسد بمشكلة البحث عن فرص العمل الجديدة التي تواجه الخريجين العاطلين عن العمل ، من أبناء وشباب الوطن ممن تعثر بهم الحظ والزمن ، وترمز الصيغة الجديدة التي صممت بها الهيئة والمهام الموكلة إليها عن منظور واقعي يترجم فهم السيد الرئيس الأسد لاحتياجات المستقبل التي يتطلبها الاقتصاد السوري ودور القطاع الخاص فيه لمساهمة شرائحه الاجتماعية من كافة أرجاء الوطن .

ويستند تحقيق احتياجات خلق فرص العمل الجديدة اللازمة إلى أهمية توفير الظروف القانونية ، والإمكانيات المالية والمبادرات التنظيمية المعاصرة التي تسرع من عمليات الاستثمار في القطاع الخاص في المشروعات الصغيرة للعاطلين عن العمل، وفي تمويل مشروعات البنية الأساسية والخدمية المولدة لفرص عمل جديدة ، تواكب طلب العمل عليها ، وتساند قدرة الاقتصاد إلى التنوع والحداثة ، كما تساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ذوي الحاجة في المناطق النائية والريفية ، وكل المناطق ذات الاحتياجات أو التطلعات الخاصة بظروفها .

وتسعى الهيئة ، التي تشكل إحدى ثمار مرحلة التطوير والتحديث لسورية التي يقودها الرئيس بشار الأسد، لأن تكون قدوة في أدائها، ومبدعة في أساليب استثماراتها وتنظيمها، ومحفزاً لجهود وطنية أخرى من القطاع الخاص ترفد جهود التنمية في بلادنا . وقد جندت الهيئة الوسائل والإمكانيات الممكنة والمتاحة لتحقيق هدفها وهو توفير حوالي /٤٤٠/ ألف فرصة عمل جديدة بإنفاق حوالي /٥٠/ مليار ليرة سورية خلال السنوات الخمس القادمة للوصول إلى أمل مخطط بعناية أكثر مما هو حلم. ومهما حققت الهيئة تجاه هذا الهدف العظيم فإن إنجازها هذا سيؤسس لمرحلة مشرقة مزدهرة قادمة في مستقبل سورية .

الهدف من الهيئة

الهيئة هي هيئة إنمائية استثمارية عامة وذات شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً. وتتوجه في نشاطها إلى الاستثمار المنتج طويل الأمد لتوفير فرص عمل دائمة في القطاع الخاص للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتحسين مستوى المعيشة لمحدودي الدخل ، والمشاركة في جهود وتقوية تكامل عناصر التنمية الاقتصادية لضمان مستقبل أفضل لسورية .

مهام الهيئة

تتلخص مهام الهيئة في تعبئة الموارد المالية والبشرية الوطنية والدولية واستخدامها في تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة ذات طبيعة استثمارية

وإنمائية تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة وتقوية الإمكانيات الإبداعية للاقتصاد السوري ، وتمكينه من الازدهار مستقبلاً ومن شأن هذه المشروعات مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ بقدرة النمو والتوسع عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها المؤسسي والإداري

كيف تعمل الهيئة :

يتولى إدارة الهيئة جهاز إداري مهني صغير العدد وعالي الكفاءة يقوده المدير العام ويعاونه عدد من المديرين في دمشق والمحافظات وتنفذ الهيئة برامجها ومشاريعها من خلال جهات وسيطة (كفيلة ومنفذة) مثل الجهات الحكومية والإدارات المحلية، والجمعيات والمنظمات المهنية ، والمؤسسات العامة وهي بهذا تمثل رأس الهرم التنظيمي الذي يقوم على اختيار المسارات السريعة من الجهات الوسيطة المؤهلة للوصول من خلالها إلى الأفراد العاطلين عن العمل في كافة المناطق والنشاطات المستهدفة .

موارد الهيئة :

تأتي موارد الهيئة من مصدرين رئيسيين ، الأول هو التمويل الخارجي على شكل منح أو قروض تقدمها المؤسسات والمنظمات الإنمائية العربية والدولية والحكومات الصديقة ، والثاني هو من مساهمة الحكومة السورية م

ن الموازنة العامة للدولة ومن المصادر المؤسسية الوطنية ..

وتستخدم القروض في تمويل مشروعات الأنشطة الإنتاجية على شكل قروض مستردة ويتم تدويرها مرة أخرى. أما موارد المنح فيتم استخدامها في تمويل المشاريع التي تستهدف تنمية البنية الأساسية في المناطق الأكثر احتياجاً بما يحسن مستواها المعيشي .

وتقدر قيمة الموارد المتوقع تخصيصها بحوالي ٥٠ مليار ليرة سورية (حوالي /١٠٠٠/مليون دولار) ويتوقع أن يشكل التمويل الخارجي حوالي ٧٥٪ بينما يشكل التمويل الوطني حوالي ٢٥٪ من استثمارات الهيئة .

❖ وتسري على أموال الهيئة القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة وبالرقابة عليها . وللهيئة كجهة ممولة في سبيل اقتضاء حقوقها وديونها اتخاذ إجراءات الحجز الإداري وكافة وسائل التحصيل القانونية .

كيفية الاستفادة من برنامج الأشغال العامة :

تعتبر الإدارات المحلية والوزارات المختصة والجهات العامة المحلية هي المستفيد المقصود بهذا البرنامج فأنشطة برنامج الأشغال العامة موجهة بشكل رئيسي لخدمة المحافظات والنواحي والقرى الريفية فضلاً عن مجتمعات متفرقة موزعة في المدن الحضرية المحرومة من البنية التحتية الأساسية في مسعى لاستخدام العمالة العاطلة عن العمل ورفع المستوى المعيشي الكلي . كما يركز البرنامج أيضاً على المشاركة المحلية في كافة مراحل تنفيذ المشروع وتشغيله لضمان استمراريته وبقائه .

شروط اختيار المشروع المحلي للتمويل من قبل الهيئة :

❖ أن تخدم المشاريع المختارة بالدرجة الأولى الأفقر من الفقراء لتأمين خدمات البيئة التحتية للمجتمع .

❖ ألا تكون مكونات المشروع الفردي مشمولة في خطة الحكومة المركزية للتمويل .

❖ تعطي الأولوية للمشاريع التي تتيح أكبر عدد من فرص العمل .

❖ يجب أن تبلغ نسبة العمالة ٢٥٪ من الكلفة الإجمالية للمشروع .

❖ يجب أن يكون للمشاريع أثر بيني واجتماعي إيجابي على المجتمع .

❖ يجب أن تتمتع الجهة الوسيطة بقدرة على الإدارة بما يسمح بالتنفيذ الفعال للمشروع .

❖ يجب أن تشارك الجهة المستفيدة أو الوسيطة بنسبة ١٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع .

❖ آلية اختيار المشروع المقترح للتمويل :

يقدم طلب التمويل من قبل الجهة الوسيطة للمشروع إلى المركز الرئيسي للهيئة وفق ما يلي :

❖ تقدير أولي للتكلفة .

❖ الجدول الزمني للتنفيذ .

❖ جدول مدفوعات الأموال المطلوبة .

❖ تفاصيل ميزانية الدعم المؤسسي .

❖ الهيكل التنظيمي للمشروع .

❖ عدد المستفيدين المتوقع أن يستفيدوا من المشروع .

❖ قيمة مساهمات كل من الجهات الوسيطة والجهات الوسيطة والمستفيدين في المشروع .

❖ عدد فرص العمل التي يمكن أن تتولد أثناء وبعد تنفيذ المشروع .

❖ الأجور المتوقعة للعمالة ونسبتها المئوية من إجمالي تكلفة المشروع .

❖ مسؤوليات جهات المشروع أثناء سير تنفيذ المشروع .

شروط خاصة :

❖ يجب تكليف المقاولين المحليين والمكاتب الهندسية الخاصة بتنفيذ العمل في المشروع .

❖ يفضل عدم استخدام الآلات والمعدات الثقيلة إلا في الحالات الخاصة التي تقتضي تحقيق الجودة المبتغاة .

❖ كيفية الاستفادة من برامج التدريب والتأهيل وتنمية المجتمع .

إن الغاية من برنامج التدريب والتأهيل وتنمية المجتمع هي تقوية القدرات المؤسسية للجهات غير الحكومية الإقليمية وتعبئة المبادرات الأساسية للمجتمع المحلي . ولا حاجة للقول بأن أعمال برنامج تنمية المجتمع يعمل بشكل متكامل مع برنامج الأشغال العامة وبرنامج المشاريع الصغيرة .